

- مادة ٤ - توضع تحت تصرف اللجنة جميع الاعتمادات والموارد المخصصة لهذه المنشآت سواء في السنة المالية الحالية أو التي تخصص مستقبلاً . ويكون للجنة في سبيل مباشرة اختصاصاتها ما يلي :
- (١) التأقديم المباشر مع شركات القطاع العام أو مع شركات ومؤسسات الميادين الأجنبية في الخارج .
 - (ب) الإعفاء من الحصول على رخصة الاستيراد أو شروط التقليل على المراكب العربية .
 - (ج) إعفاء جميع الأموال والمهام والأدوات الواردة لحساب الجانيفو الثاني من جميع التبود والرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم .
 - (د) تقدير المهام والأدوات والأجهزة اللازمة للجانيفو الثاني ، وتكون لها الأولوية في هذا الموضوع .
 - (هـ) تقدير قيمة النقد الأجنبي اللازم لتوفير احتياجات المنشآت على أن يفتح به الاعتماد بمفرد الموافقة عليه .
 - (و) اقتراح أي مزايا مادية أو عينية للماملين وذلك بما يكفل العناصر العام على أن يكون للجنة عند مباشرة اختصاصاتها السلطات الخلوية لوزراء الوزارات المثلثة فيها، فضلاً عن السلطات المخولة ل المجالس الإدارية المحلية فيما يتطلبها اختصاص اللجنة .
- مادة ٥ - يعتبر رئيس اللجنة بمثابة لجنة معاونة وذلك بما يكفل العناصر العام على أن يكون للجنة عند مباشرة اختصاصاتها السلطات الخلوية لوزراء الوزارات المثلثة فيها، فضلاً عن السلطات المخولة ل المجالس الإدارية المحلية فيما يتطلبها اختصاص اللجنة .
- مادة ٦ - يصدر السيد رئيس اللجنة قراراًه التنفيذية بعد دراسة الموضوعات المروضة عليه وله أن يحيل ما يرى إحالته من هذه الموضوعات إلى الجانيفو الثاني قبل إصدار قرار اللجنة .
- مادة ٧ - تتمدّد اللجنة مشروع الميزانية شاملًا لجميع أبواب الإيرادات والمصروفات ويصدر باعتمادها قرار من رئيس اللجنة .
- مادة ٨ - تبدأ السنة المالية للجنة من أول يوليو وتنتهي في آخر يونيو من كل عام ماعدا السنة المالية الأولى للجنة فتبدأ من تاريخ العمل بهذا القرار وتنتهي في آخر يونيو عام ١٩٦٦ ويعرض مشروع ميزانية اللجنة من السنة الأولى على اللجنة خلال شهرين من تاريخ العمل بهذا القرار .
- مادة ٩ - مع عدم الإخلال برقابة الجهاز المركزي للحسابات على الشؤون المالية للجنة يقوم بمراجعة حساباتها مراقب مالي يصدر بتعيينه وتحديد أجره قرار من اللجنة .
- مادة ١٠ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويحمل به من تاريخ صدوره ما

صدر براسة الجمهورية في ٢٨ مفرنسة ١٣٨٥ (٢٨ يوليه ١٩٦٥)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٩٤٠ لسنة ١٩٦٥

بشأن إنشاء لجنة إكمال منشآت الدورة الثانية لأنماط الدول النامية
(الجانيفو الثاني) بالقاهرة سنة ١٩٦٧

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور

وعلى قرار مؤتمر الجانيفو الأول عام ١٩٦٣ المتقدّم بكارثة بتقطّع الدورة الثانية لأنماط الدول النامية (الجانيفو الثاني) عام ١٩٦٧ بمدينة القاهرة، وعلى قرار اجتماع اللجنة التنفيذية المنعقدة في أبريل سنة ١٩٦٥ بمراكش بشأن تذليل الصعوبات القائمة في طريق الجانيفو الثاني عن طريق اتحاد الجانيفو؛

قرر :

مادة ١ - تنشأ لجنة لمنشآت الدورة الثانية لأنماط الدول النامية (الجانيفو الثاني) التي ستقام بمدينة القاهرة سنة ١٩٦٧

وتتّبع هذه اللجنة بالشخصية الاعتبارية وتكون لها ميزانية مستقلة وتتولى دراسة احتياجات الدورة ووضع برنامج زمني محدد للتجهيز باستكمال مشروعات المنشآت والإشراف على مرافق تنفيذها .

ويكون من مهام هذه اللجنة وضع الحلول العاجلة لإتمام المنشآت واستكمالها في الموعد المحدد لتكون كاملة معدة قبل آخر مارس ١٩٦٧

مادة ٢ - تشكل اللجنة على الوجه الآتي :

١ - السيد وزير الإسكان والمرافق رئيساً ممثلين عن كل من :
وزارة الإسكان والمرافق ، وزارة الشباب .
اللجنة الأولمبية للجمهورية العربية المتحدة .
هيئة استاد القاهرة ، شركة مدينة نصر .

ولرئيس اللجنة أن يدعوه لحضور جلساتها ممثلين عن الوزارات والمؤسسات والهيئات العامة أو الشركات وذلك عند نظر موضوعات تتصل باختصاصها، ويعتبر الممثل عضواً في اللجنة في خصوص الموضوعات الداخلة في اختصاص الوزارة أو المبنية أو المؤسسة أو الشركة التابع لها .

مادة ٣ - تكون قرارات اللجنة نهائية ونافذة قبل جميع الوزارات والمؤسسات والهيئات العامة والشركات المثلثة في اللجنة وذلك بعد اعتمادها